



بيان الإفصاح عن المخاطر

الإصدار 15 يوليو 2026

Key Way Markets Ltd

Licensed and regulated by the Abu Dhabi Global Market ("ADGM") Financial Services Regulatory Authority ("FSRA") with Financial Services Permission Number 190005

Registered Address: Office 2, 21st Floor, Al Sila Tower, Al Maryah Island, Abu Dhabi, United Arab Emirates

Website: www.naga.com/ae

Contact Email: support.ae@naga.com

Support Number: +97122455100



جدول المحتويات

3.....	المقدمة	1.
3.....	تصنيف الأدوات المالية	2.
4.....	الإفصاحات الخاصة بمخاطر المنتجات – عقود الفروقات	3.
5.....	الإفصاحات الخاصة بمخاطر المنتجات – الأسهم	4.
5.....	الإفصاحات الخاصة بمخاطر المنتجات – صناديق الاستثمار المتداولة	5.
5.....	الإفصاحات العامة عن المخاطر	6.
7.....	إشعار ومخاطر التداول النسخي/التداول الاجتماعي	7.
7.....	تضارب المصالح	8.

Key Way Markets Ltd

Licensed and regulated by the Abu Dhabi Global
Market ("ADGM") Financial Services Regulatory
Authority ("FSRA") with Financial Services Permission
Number 190005

Registered Address: Office 2, 21st Floor, Al Sila Tower,
Al Maryah Island, Abu Dhabi, United Arab Emirates

Website: www.naga.com/ae

Contact Email: support.ae@naga.com

Support Number: +97122455100



1. المقدمة

يُقدّم إليكم هذا البيان للإفصاح عن المخاطر المشار إليه فيما بعد بـ "البيان" ("بوصفكم) المشار إليكم فيما بعد بـ "العميل" أو "العميل المحتمل" ("وذلك وفقاً لما المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بمعاملات الشراء والبيع مع ("FSRA") تقتضيه قواعد هيئة الخدمات المالية التنظيمية **Key Way Markets Ltd** ("الشركة")

تحت رقم تسجيل الشركة 000003041، ومرخصة ومنظمة من قبل ("ADGM") وهي مؤسسة في سوق أبوظبي العالمي، "NAGA" الاسم التجاري للشركة هو هيئة الخدمات المالية التنظيمية لسوق أبوظبي العالمي (رقم الترخيص 190005 (في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقع مقرها المسجل في برج السيلة، الطابق مكتب رقم 2، ساحة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 21

يجب على جميع العملاء والعملاء المحتملين قراءة إفصاحات المخاطر والتحذيرات الواردة في هذا البيان بعناية تامة قبل التقدم إلى الشركة بطلب فتح حساب تداول وقبل البدء في التداول مع الشركة

بموافقته على الشروط والأحكام الخاصة بالشركة عند فتح حساب تداول، يُقر العميل بأنه يفهم المخاطر المنطوية وفقاً لما هو موضح في هذا البيان. ومن الأهمية بمكان أن يظل العميل واعياً للمخاطر القائمة، وأن يمتلك الموارد المالية الكافية لتحمل هذه المخاطر، وأن يراقب مراكزه بصورة دقيقة

قد يُتيح الاستثمار والتداول في الأسواق المالية فرصاً متعددة، غير أنه ينطوي في الوقت ذاته على قدر كبير من عدم اليقين. إذ قد ترتفع قيمة الأدوات المالية أو تنخفض، وأحياناً بصورة سريعة وغير متوقعة. وفي ظروف معينة، قد يخسر العميل جزءاً من رأس المال المستثمر أو كله

تقدّم الشركة خدمات استثمارية فيما يتعلق بالمنتجات التالية، وتحمل كل منها خصائص ومستويات مختلفة من المخاطر

- ("CFDs") عقود الفروقات
- الأسهم (قد يُستخدم مصطلح "الحصص" بالتبادل)
- ("ETFs") صناديق الاستثمار المتداولة

تُعدّ عقود الفروقات بصفة خاصة أدوات مالية معقدة وذات رافعة مالية. نظراً لأن الرافعة المالية تُتيح للعميل التحكم في مركز أكبر بوديعة صغيرة نسبياً، فإن كلاً من الأرباح والخسائر يمكن أن تتضاعف. ومن الممكن أن يخسر العميل استثماره بأكمله بصورة سريعة، وذلك بخسارة كامل رأس ماله المستثمر وأي أرباح غير محققة. لا ينبغي للعملاء التداول في عقود الفروقات إلا إذا كانوا يفهمون آلية عملها تمام الفهم وكانوا على استعداد مالي كافٍ لتحمل المخاطر المترتبة عليها. يجب على العملاء من الفئة التجزئة أن يكونوا على دراية بمخاطر خسارة الأموال وتراكم الخسائر بصورة سريعة. ولا سيما يجب على عملاء التجزئة الانتباه إلى أن التداول كعقود الفروقات يُفرض في معظم الأحيان إلى خسارة أموال عملاء التجزئة (OTC) في المنتجات ذات الرافعة المالية خارج البورصة

تُعدّ الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة بوجه عام أقل تعقيداً من عقود الفروقات، غير أنها لا تخلو من مخاطر. فقيمتها قابلة للتذبذب بسبب تحركات السوق وأداء الشركات والتطورات الاقتصادية والعوامل الخارجية الأخرى. وقد يسترد العملاء مبلغاً أقل من المبلغ الذي استثمروه في البداية

لا تقدّم الشركة توصيات أو مشورة استثمارية فيما يخص مدى ملاءمة أي منتج. يتحمل العملاء المسؤولية الكاملة في تقييم ما إذا كان الاستثمار المعين يتوافق مع أهدافهم المالية ومعرفتهم وخبرتهم وتحملهم للمخاطر. وإذا كان العملاء غير متأكدين، فعليهم الحصول على مشورة مالية مستقلة قبل المضي قدماً

لا ينبغي أبداً تفسير الأداء السابق لأي أداة مالية على أنه ضمان للنتائج المستقبلية. قبل الشروع في أنشطة التداول، يجب على العميل قراءة جميع أقسام هذا البيان وفهمها بعناية، بما فيها التعريفات ومخاطر المنتجات المحددة وعوامل المخاطر العامة والمخاطر المرتبطة بأنظمة التداول الإلكتروني

بلغت نسبة عملاء التجزئة النشطين الذين يتداولون مع الشركة والذين حققوا أرباحاً بلغت النسبة 38.68% في الربع الثالث من عام 2025، و22.14% في الربع الرابع من عام 2025، و24.31% في الربع الأول من عام 2026، و37.87% في الربع الثاني من عام 2026.

2. تصنيف الأدوات المالية

يمكن تصنيف الأدوات المالية إلى معقدة وغير معقدة لأغراض تنظيمية

- **الأدوات المعقدة** كعقود الفروقات، تتسم بهياكل مشتقة ورافعة مالية مدمجة وتسعير غير موحد وزيادة في مخاطر الخسائر السريعة. وقد يكون من الصعب فهم هذه الأدوات، وقد تعرّض العملاء لحساسية السوق المتصاعدة والتقلبات
- **الأدوات غير المعقدة** تكون في العموم أكثر شفافية وأبسط هيكلًا. غير، UCITS، كعروض الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع معايير أنها تبقى خاضعة للمخاطر السوقية ومخاطر السيولة وغيرها من المخاطر المنهجية. لا تقدّم الشركة إلا صناديق الاستثمار المتداولة المتوافقة مع إلى هيئات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتداول UCITS، إذ تشير UCITS معايير

قد لا يتناول هذا البيان جميع المخاطر المرتبطة بعقود الفروقات والأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة.



3. الإفصاحات الخاصة بمخاطر المنتجات – عقود الفروقات

عقود الفروقات هي عقود مشتقة تُبرم بين العميل والشركة. وهي تُتيح للعميل المضاربة على تحركات سعر أصل معين دون الحاجة إلى امتلاك هذا الأصل

الملاءمة: تلزم الشركة بتقييم مدى ملاءمة التداول في عقود الفروقات للعملاء، مع مراعاة معرفتهم وخبراتهم وحيثما كان ذلك مناسباً وضعهم المالي وقدرتهم على تحمّل الخسائر. يُجرى هذا التقييم للتحقق من امتلاك العملاء الفهم اللازم للمخاطر المرتبطة بهذه الأدوات المالية المعقدة. غير أن إجراء تقييم الملاءمة من قِبل الشركة لا يُعفي العملاء من مسؤولية تقييمهم المستقل لما إذا كان التداول في عقود الفروقات مناسباً لأهدافهم المالية الشخصية وتحملهم للمخاطر. يعود القرار النهائي بشأن الانخراط في تداول عقود الفروقات حصراً إلى العميل أو العميل المحتمل. يتعين على العملاء التأكد من فهمهم الكامل لطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة وهيكلها ومخاطرها، بما فيها احتمال تكبّد خسائر سريعة وجسيمة. وإن لم يكن لدى العملاء المعرفة الكافية أو الخبرة اللازمة لاستيعاب هذه المخاطر بصورة ملائمة، فعليهم الامتناع عن التداول والنظر في الحصول على مشورة مهنية مستقلة قبل المضي قدماً

طبيعة عقود الفروقات: تعكس عقود الفروقات الفرق بين سعر الأداة الأساسية في وقت فتح العقد وسعرها في وقت إغلاقه. وقد تشمل الأدوات الأساسية الأسهم والمؤشرات والسلع وأزواج العملات الأجنبية وصناديق الاستثمار المتداولة والعملات المشفرة وغيرها من الأصول المالية. تُتداول عقود الفروقات خارج البورصة أي أنها لا تُنفذ في بورصة منظمة. يمكن للعملاء اختيار شراء ("الشراء") و"وحدات عقود الفروقات أو بيعها" ("البيع"). ("وفي كذا الحالين، تُحقّق الأرباح أو" ("OTC") الخسائر عند إغلاق المركز. عند تداول عقود الفروقات، يستطيع العملاء المضاربة على تحركات الأسعار في أي اتجاه: تُحقّق الأرباح أو الخسائر تبعاً لمدى صحة توقعات العميل بشأن تحرك سعر الأصل الأساسي. وبالتالي يتوقف العائد على حجم أداء) أو حركة (الأداة الأساسية وحجم مركز العميل

مخاطر الرافعة المالية والهامش: عقود الفروقات أدوات مالية ذات رافعة مالية. تُتيح الرافعة المالية للعميل التحكم في مركز أكبر بكثير من رأس المال المودّع بوصفه هامشاً. وتُضاعف هذه الكلية الأرباح والخسائر على حد سواء بصورة متناسبة. فحى الحركة السلبية الطفيفة في السوق قد تُفضي إلى خسارة كبيرة غير متناسبة مقارنة بالهامش الأولي المودّع. وفي الأسواق المتقلبة، قد تتركز الخسائر بسرعة وقد تتجاوز الهامش المتاح في الحساب. يتعين على العملاء الحفاظ على هامش كافٍ في جميع الأوقات. إذا انخفضت حقوق الملكية في حساب التداول عن مستوى الهامش المطلوب للصيانة، المحدّد بمستوى هامش 50%، فقد تُغلق مما ("NBP") (المراكز تلقائياً) ("إغلاق الهامش"). ("وقد يحدث هذا التصفية القسرية بأسعار سوق غير مواتية. يستفيد عملاء التجزئة من حماية الرصيد السلبي يعني أنهم لا يمكن أن يخسروا أكثر من أموالهم المودّعة. لا تحول هذه الحماية دون خسارة كامل المبلغ المستثمر

مخاطر التقلب والفجوات السعريّة: قد تشهد الأسواق المالية تحركات سعرية مفاجئة وحادة ("فجوات سعرية")، لا سيما خلال فترات الإعلانات الاقتصادية أو الأحداث الجيوسياسية أو ظروف السيولة المنخفضة. وفي مثل هذه الحالات، قد يُنفذ الطلب بأسعار تختلف جوهرياً عن الأسعار المطلوبة. ولا تضمن أوامر إيقاف الخسارة تنفيذاً عند سعر محدد

الطبيعة قصيرة الأجل والمضاربة: صُمّمت عقود الفروقات في الغالب لاستراتيجيات التداول قصيرة الأجل. قد يُعرّض الاحتفاظ بالمراكز لفترات مطوّلة العملاء لرسوم التمويل الليلي (المقايضات (وزيادة مخاطر التقلب والتعرض المتراكم. لا تُعدّ عقود الفروقات مناسبة للمستثمرين الساعين إلى تحقيق دخل ثابت أو استراتيجيات الحفاظ على رأس المال على المدى البعيد

عدم الملكية وحقوق الشركات: لا يُكسب تداول عقود الفروقات حقوق الملكية في الأصل الأساسي. ولا يتمتع العملاء بحقوق التصويت أو امتيازات المساهمين فضلاً عن ذلك، لا يجري تسليم الأصل الأساسي وتُسوّى جميع العقود نقداً

مخاطر الائتمان والطرف المقابل: تعمل الشركة بوصفها الطرف المقابل في صفقات العملاء. وعليه، (OTC) بما أن عقود الفروقات منتجات خارج البورصة يتعرض العملاء لمخاطر مرتبطة بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية. ومن ثمّ فإن مفهوم حماية غرفة المقاصة غير قائم في هذه الحالة

مخاطر الانزلاق السعري: يشير الانزلاق السعري إلى مخاطر تنفيذ طلب بسعر يختلف عن السعر الذي طلبه العميل. يحدث هذا عادةً خلال فترات التقلب الشديد في السوق أو انخفاض السيولة أو تحركات الأسعار السريعة أو عند وقوع إعلانات اقتصادية أو أحداث جيوسياسية مهمة. وفي مثل هذه الحالات، قد تتغير أسعار السوق بين وقت تقديم الطلب ووقت تنفيذه، مما يؤدي إلى التنفيذ بأفضل سعر متاح. وقد يكون الانزلاق السعري سلبياً (ينتج عنه سعر أقل ملاءمة) أو إيجابياً (ينتج عنه سعر أكثر ملاءمة)، وقد يؤثر في طلبات السوق وأوامر إيقاف الخسارة والطلبات المعلقة. يجب أن يدرك العملاء أن الانزلاق السعري سمة متأصلة في الأسواق المالية، ولا سيما في المنتجات ذات الرافعة المالية كعقود الفروقات، وقد يؤثر تأثيراً جوهرياً في نتيجة الصفقة

مخاطر أوامر إيقاف الخسارة والأوامر المحدّدة للخسارة: صُمّمت أوامر إيقاف الخسارة وغيرها من الآليات المحدّدة للخسارة للحدّ من الخسائر المحتملة بإغلاق المركز تلقائياً بمجرد بلوغ مستوى سعر محدد. غير أن تنفيذ هذه الأوامر غير مضمون، وقد لا تُنفذ بالسعر المطلوب. في ظروف التقلب الحاد أو انخفاض السيولة أو تحركات الأسعار السريعة أو الفجوات السعريّة في الأصل الأساسي أو السعر المرجعي، قد يجري التنفيذ بأفضل سعر سوق متاح، والذي قد يكون أسوأ بصورة ملحوظة من المستوى الذي حدده العميل. وبالتالي، قد تعجز أوامر إيقاف الخسارة والأوامر الوقائية المماثلة عن تحديد الخسائر بفاعلية. يجب على عملاء التجزئة الانتباه إلى أنه في ظروف التداول شديدة التقلب، لا تحول أوامر إيقاف الخسارة دون تكبّد خسائر فادحة، والاعتماد على هذه الآليات لا يُلغي مخاطر السوق.

مخاطر التمويل وتكاليف الاحتفاظ الليلي: تخضع عقود الفروقات في الغالب لرسوم تمويل عند الاحتفاظ بالمراكز مفتوحة بعد نهاية يوم التداول. وتنعكس هذه الرسوم، المعروفة عادةً بالمقايضات الليلية، تكلفة الاحتفاظ بالتعرض للرافعة المالية للأصل الأساسي. وتبعاً لاتجاه المركز وفوارق أسعار الفائدة السائدة، قد تُخصم هذه التكاليف من حساب العميل أو تُضاف إليه؛ غير أنها في معظم الحالات تمثل تكلفة إضافية. وتتراكم هذه الرسوم يومياً وقد تتضاعف مع مرور الوقت



لا سيما حين تُحتفظ بالمراكز لفترات مطوّلة. وبالتالي، قد يؤدي تراكم تكاليف التمويل الليلي إلى تقليص الأرباح المحتملة تقليصاً جوهرياً أو تفاقم الخسائر، حتى في الحالات التي تتحرك فيها الأصول الأساسية في صالح العميل. لذلك ينبغي للعملاء مراعاة تأثير هذه التكاليف المستمرة بعناية عند الانخراط في تداول عقود الفروقات، لا سيما حين لا تُدار المراكز بصورة فاعلة على أساس قصير الأجل.

4. الإفصاحات الخاصة بمخاطر المنتجات – الأسهم

تمثل الأسهم ملكية حقوق الملكية في شركة ما، وقد تُحوّل حاملها الحصول على توزيعات الأرباح وحقوق التصويت، وذلك تبعاً لنوع السهم. ورغم أن امتلاك الأسهم لا يمنح المساهم مشاركة مباشرة في الإدارة اليومية أو القرارات التشغيلية للشركة، فإنه يُكسبه حقوقاً اقتصادية مرتبطة بأداء الشركة.

تُصنّف الأسهم عموماً إلى فئتين رئيسيتين: الأسهم العادية والأسهم الممتازة. تمنح الأسهم العادية في الغالب حقوق التصويت في اجتماعات المساهمين وقد تُحوّل حاملها الحصول على توزيعات الأرباح وفقاً لإعلانات الشركة. أما الأسهم الممتازة فتُتيح عموماً أولوية على الأسهم العادية فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح والمطالبات بالأصول في حالة التصفية، غير أنها في الغالب لا تحمل حقوق تصويت.

مخاطر السوق والمخاطر الخاصة بالشركة: تتأثر قيمة الأسهم بطيف واسع من العوامل، يشمل أرباح الشركات وقرارات الإدارة والتطورات الصناعية والظروف الاقتصادية الكلية ومعنويات المستثمرين. وقد تتذبذب أسعار الأسهم تذبذباً ملحوظاً وغير متوقع. وقد تُفضي التطورات السلبية المؤثرة في مصدر بعينه أو قطاع أو اقتصاد ما إلى خسائر جسيمة.

شركات متوسطة ومنخفضة الرسالة السوقية: كثيراً ما تُظهر أسهم الشركات الصغيرة تقلبات أكثر حدة وسيولة أضعف وحساسية أكبر لدورات الأعمال الاقتصادية. وقد تواجه هذه الشركات صعوبة في الحصول على رأس المال ومخاطر أعمال أعلى، مما يزيد من احتمالية التقلبات السعرية الحادة.

مخاطر توزيعات الأرباح: توزيعات الأرباح غير مضمونة. وللشركات الحق في تخفيض توزيعات أرباحها أو إلغاؤها وفق تقديرها.

5. الإفصاحات الخاصة بمخاطر المنتجات – صناديق الاستثمار المتداولة

صناديق الاستثمار المتداولة هي مركبات استثمارية جماعية تُتداول في البورصات. وقد تُحاكي أداء مؤشر أو قطاع أو سلع أو استراتيجية معينة. وبدلاً من إلزام المستثمرين بشراء أوراق مالية فردية أو سلال أصول مباشرة، تُهيكل صناديق الاستثمار المتداولة لمحاكاة أداء مؤشر أو مجموعة أصول أساسية محددة. وبذلك توفر للمستثمرين تعرضاً غير مباشر لأداء ذلك المعيار.

قد تتباين صناديق الاستثمار المتداولة في هيكلها ومنهجيتها الاستثمارية، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر:

- صناديق الاستثمار المتداولة المُستنسجة فعلياً، التي تقتني الأصول الأساسية الفعلية المكوّنة لمؤشر المعيار (في الغالب الأسهم) وتحتفظ بها، وصناديق الاستثمار المتداولة المُستنسجة اصطناعياً، التي تستخدم أدوات مشتقة للحصول على تعرض لأداء المعيار.
- صناديق الاستثمار المتداولة الموزعة للدخل، التي تصرف توزيعات الأرباح أو الدخل المتولد عن الأصول الأساسية للمستثمرين، وصناديق الاستثمار المتداولة المتراكمة (أو الرأسمالية)، التي تُعيد استثمار هذا الدخل داخل الصندوق لتعزيز النمو الرأسمالي المحتمل.
- صناديق الاستثمار المتداولة الذكية للبيتا، التي تطبق منهجيات ترجيح بديلة أو معايير فحص إضافية تتجاوز الترجيح التقليدي القائم على القيمة السوقية، بهدف تحقيق عوائد معدلة للمخاطر أفضل نسبة إلى المعيار.

مخاطر الأصل الأساسي: تتأثر قيمة صندوق الاستثمار المتداول بصورة مباشرة بأداء الأصول التي يحتفظ بها أو يتتبعها. ومن ثمّ يتعرض المستثمرون بصورة غير مباشرة للمخاطر المرتبطة بتلك الأصول الأساسية.

مخاطر خطأ التتبع: قد لا يُحاكي صندوق الاستثمار المتداول أداء مؤشره المرجعي بصورة مثالية نتيجة رسوم الإدارة وتكاليف المعاملات واستراتيجيات إعادة التوازن أو القصور الهيكلي.

مخاطر السيولة: على الرغم من تداول صناديق الاستثمار المتداولة في البورصات، قد تتباين السيولة تبعاً لظروف السوق وأحجام التداول. وفي الأسواق المضطربة، قد تتسع الفوارق بين أسعار الشراء والبيع بصورة ملحوظة.

مخاطر صناديق الاستثمار المتداولة الاصطناعية: تخضع صناديق الاستثمار المتداولة التي تستخدم المشتقات أو ترتيبات المقايضة لمحاكاة الأداء لمخاطر إضافية تتعلق بالطرف المقابل.

6. الإفصاحات العامة عن المخاطر

مخاطر السوق: تشير مخاطر السوق إلى احتمال تكبّد خسائر ناجمة عن التحركات السلبية في الأسواق المالية الإجمالية. قد تتذبذب أسعار الأصول بصورة ملحوظة بسبب التطورات الاقتصادية الكلية والتوترات الجيوسياسية والتغيرات في أسعار الفائدة وتوقعات التضخم وسياسات البنوك المركزية والتدابير المالية، وإعلانات أرباح الشركات أو الأحداث العالمية غير المتوقعة. وقد تحدث مثل هذه التحركات بسرعة ودون سابق إنذار. وفي ظروف السوق المضطربة أو المتقلبة،



قد تكون تغيرات الأسعار حادة، وقد تزداد الارتباطات بين فئات الأصول مما يُقلص فاعلية استراتيجيات التنويع. تُعدّ مخاطر السوق منهجية بطبيعتها ولا يمكن التخلص منها كلياً عبر التنويع. يجب أن يكون العملاء على دراية بأن قيمة الأدوات المالية قد تنخفض بحدة وأن استعادة الخسائر غير مضمونة.

مخاطر التقلب: يشير التقلب إلى درجة وتيرة تذبذب الأسعار في أداة مالية أو سوق معين. قد تشهد الأسواق شديدة التقلب تحركات سريعة حادة وجوهرية في فترات زمنية قصيرة. يزيد ارتفاع مستوى التقلب من احتمالية تحقيق مكاسب أو خسائر فادحة، وقد يؤثر في تنفيذ الأوامر بما فيها أوامر إيقاف الخسارة والأوامر المحدودة. خلال فترات التقلب الشديد، قد تتسع الفوارق بين أسعار الشراء والبيع بصورة ملحوظة وقد تتراجع السيولة. يجب على العملاء إدراك أن التقلب قد يزيد مخاطر التداول زيادةً جوهرية، لا سيما في المنتجات ذات الرافعة المالية.

مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة حين يتعذّر شراء أداة مالية أو بيعها بصورة سريعة بسعر عادل أو قريب منه. وقد تتأثر السيولة بالاضطرابات في السوق أو تراجع أحجام التداول أو إغلاق الأسواق أو الظروف الاقتصادية الاستثنائية. وفي الأسواق ذات السيولة المنخفضة، قد يعجز العملاء عن إغلاق مراكزهم بالأسعار المرغوبة أو إغلاقها كلياً، مما قد يُفضي إلى خسائر تتجاوز التوقعات الأولية. كما قد يؤدي تراجع السيولة إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وتفاقم الانزلاق السري. وقد تكون مخاطر السيولة أكثر وضوحاً في الأوراق المالية ذات الرسلة السوقية الصغيرة وأدوات الأسواق الناشئة أو في فترات الضغوط المالية.

مخاطر الرافعة المالية: تُتيح الرافعة المالية للعميل اكتساب تعرض لمركز كبير برأس مال مستثمر صغير نسبياً. فبينما تُعزز الرافعة المالية العوائد المحتملة، فإنها تُضاعف الخسائر المحتملة بالقدر ذاته. وقد تُفضي تحركة سريعة سلبية طفيفة في مركز ذي رافعة مالية إلى خسائر جسيمة نسبياً إلى الهامش المودّع. وفي ظروف معينة، قد تتركز الخسائر بسرعة مما يُفضي إلى طلبات الهامش أو التصفية القسرية للمراكز. يجب على العملاء تقدير قدرتهم على تحمّل الخسائر بعناية قبل الانخراط في التداول بالرافعة المالية.

مخاطر الائتمان والطرف المقابل: تشير مخاطر الائتمان إلى احتمال إخفاق مُصدر أو طرف مقابل في الوفاء بالتزاماته المالية. وفي حالة السندات أو المنتجات حيث يتعرض العميل للاستقرار المالي وأداء، (OTC) المهيكلة، قد ينشأ هذا من تعثر المُصدر أو إعساره. وتنشأ مخاطر الطرف المقابل في معاملات خارج البورصة الطرف المقابل بما فيه الشركة. وعلى الرغم من وجود ضمانات تنظيمية ومتطلبات رأس المال، لا تُلغي هذه التدابير مخاطر الائتمان كلياً. وقد يؤثر تدهور الوضع المالي للطرف المقابل سلباً في قيمة المعاملات أو تسويتها.

مخاطر العملة (الصرف الأجنبي): تنشأ مخاطر العملة حين تكون الأدوات المالية محددة بعملة تختلف عن عملة الحساب الأساسية للعميل. وقد تؤثر تذبذبات أسعار الصرف تأثيراً جوهرياً في قيمة الاستثمارات، بمعزل عن أداء الأصل الأساسي. وقد تُقلص التحركات السلبية للعملة العوائد أو تُفاقم الخسائر. وتتسم أسواق العملات بالتقلب وتتأثر بالعوامل الاقتصادية الكلية والتطورات الجيوسياسية وفوارق أسعار الفائدة والمضاربة في السوق.

مخاطر أسعار الفائدة: تشير مخاطر أسعار الفائدة إلى أثر التغيرات في أسعار الفائدة السائدة على قيمة الأدوات المالية. وقد يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة سلباً في تقييمات الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت وبعض المشتقات. وعلى العكس من ذلك، قد يُفرز انخفاض أسعار الفائدة آثاراً مختلفة تبعاً لفئة الأصول. وقد تؤثر تغيرات أسعار الفائدة أيضاً في تكلفة الاحتفاظ بالمراكز ذات الرافعة المالية، لا سيما حيث تنطبق رسوم التمويل الليلي أو رسوم المقايضة.

مخاطر التنظيمية والقانونية: تنشأ المخاطر التنظيمية والقانونية من التغيرات في القوانين والأنظمة والأطر الضريبية أو السياسات الحكومية التي قد تؤثر في الأسواق المالية أو القطاعات المحددة أو الأدوات بعينها. وقد تؤثر التدخلات التنظيمية (كقيود التداول وتحديثات الرافعة المالية وحظر البيع على المكشوف أو تعليق الأسواق) تأثيراً جوهرياً في ظروف التداول ونتائج الاستثمار. وقد تحدث مثل هذه التغيرات بأشعار محدود وقد تُغيّر ملف المخاطر والعوائد للاستثمارات. تغييراً جوهرياً.

مخاطر التشغيل والتكنولوجيا: تشمل مخاطر التشغيل الخسائر الناجمة عن قصور أو فشل العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية يعتمد التداول عبر المنصات الإلكترونية على بنية تحتية تكنولوجية موثوقة، بما فيها الأجهزة والبرامج والاتصال بالإنترنت وأنظمة نقل البيانات. وقد تحول أعطال الأنظمة أو الهجمات الإلكترونية أو انقطاع الاتصالات أو انقطاع الطاقة أو الأعطال البرمجية دون تنفيذ الأوامر، أو تُسبب تأخيرات، أو تُفضي إلى معالجة غير صحيحة للمعاملات. كما يتعرض العملاء للمخاطر المرتبطة بالوصول غير المصرح به إلى حسابات التداول نتيجة اختراق بيانات الاعتماد أو الاختراقات الأمنية الإلكترونية. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية ولا تقدم أي ضمانات فيما يتعلق بالوصول أو السرعة أو التوافر أو أمان خدمات الإنترنت أو الشبكات.

مخاطر التنفيذ: تشير مخاطر التنفيذ إلى احتمال عدم تنفيذ الأوامر بالسعر المتوقع أو في الإطار الزمني المتوقع. وقد يؤدي ظروف السوق والكُمون والانزلاق السري وتأخيرات توجيه الأوامر إلى التنفيذ بأسعار أقل ملائمة. وفي الأسواق سريعة التحرك، قد تحدث تغيرات في الأسعار بين وقت تقديم الطلب ووقت تنفيذه. ولا تُعدّ أوامر إيقاف الخسارة والأوامر المحدودة مضمونة وقد تُنقذ بمستويات تختلف اختلافاً جوهرياً.

مخاطر الفجوات السريعة: تنشأ مخاطر الفجوات السريعة حين ينتقل سعر أداة مالية بصورة حادة من مستوى إلى آخر دون التداول عند الأسعار الوسيطة يحدث هذا في الغالب عقب الإعلانات الاقتصادية الكبرى أو التطورات الجيوسياسية أو إغلاق الأسواق. وفي مثل هذه الحالات، قد تُنقذ الأوامر الوقائية بأسعار تختلف اختلافاً جوهرياً عن المستويات المتوقعة، مما يُفضي إلى خسائر تفوق التوقعات.

مخاطر المنظومة المالية: تشير مخاطر المنظومة المالية إلى احتمال أن يُشعل عدم الاستقرار داخل مؤسسة مالية أو قطاع أو سوق بعينها اضطراباً واسع النطاق في المنظومة المالية بأسرها. فالأزمات المالية وإخفاقات البنوك وأزمات الديون السيادية أو الصدمات الاقتصادية الكبرى قد تُضعف بصورة جوهرية حركة السوق والسيولة وثقة المستثمرين.



مخاطر الضريبة: يتوقف النظام الضريبي المطبق على الأدوات المالية على الظروف الفردية واللوائح القضائية المنطبقة. وقد تتغير القوانين الضريبية مع مرور الوقت، مما قد يُعَدِّل العائد الصافي بعد الضريبة على الاستثمارات. يتحمل العملاء المسؤولية الكاملة عن فهم التزاماتهم الضريبية والوفاء بها. لا تقدم الشركة أي مشورة ضريبية.

مخاطر التضخم: تشير مخاطر التضخم إلى التآكل المحتمل في القوة الشرائية مع مرور الوقت. حتى إذا حقق الاستثمار عوائد اسمية، فقد يُقلص التضخم القيمة الحقيقية لتلك العوائد.

7. إشعار ومخاطر التداول النسخي/التداول الاجتماعي

تُتيح الشركة لعملائها إمكانية الاطلاع على صفقات متداولين آخرين ومتابعتها ونسخها من خلال المعلومات و/أو ميزات التداول الاجتماعي المتاحة على منصة التداول.

- **التداول النسخي:** هو شكل من أشكال التداول الآلي تُضبط فيه حساب العميل (لنسخ المراكز التي يتخذها متداول آخر) مزود الإشارات) فحين يفتح المتداول المختار مركزاً أو يعدّله أو يغلقه، تُنفَّذ الإجراء ذاته بصورة متناسبة في حساب المتابع دون الحاجة إلى موافقة مسبقة على كل صفقة على حدة.
- **التداول الاجتماعي:** يُتيح للعملاء مراقبة استراتيجيات المتداولين الآخرين ومقاييس أدائهم وآرائهم السوقية ومشاركتها ومناقشتها وتحليلها. فضلاً عن ذلك، يمكن للعملاء متابعة أنشطة المتداولين الآخرين أو نسخها، مع الاحتفاظ بصلاحيات تقديرية في قرارات التنفيذ.

يُصبح صراحةً العملاء والعملاء المحتملون بأن التداول الاجتماعي ينطوي على مخاطر جوهرية. يجب على جميع العملاء مراجعة هذا الإشعار بعناية قبل الانخراط في مثل هذه الأنشطة التداولية. يُقدِّم هذا الإشعار نظرة عامة على بعض المخاطر؛ إذ لا يتناول جميع المخاطر، ولا يُقيِّم تأثير هذه المخاطر على ظروف كل عميل على حدة.

طبيعة التداول النسخي/الاجتماعي: يتضمن التداول النسخي التنفيذ الآلي للصفقات في حساب العميل دون تدخل يدوي. يحتفظ العملاء بالسلطة التقديرية الكاملة في اختيار المتداول/المتداولين أو الاستراتيجية المراد متابعتها أو نسخها. يجب على العملاء مراعاة وضعهم المالي الكامل بما فيه جميع الالتزامات قبل الانخراط في التداول النسخي. التداول النسخي بالغ المضاربة وقد يُفْضِي إلى خسائر تتجاوز المبالغ المستثمرة في نسخ متداول. يمنح التداول الاجتماعي العميل سلطة تقديرية على قرارات التنفيذ. يُقدِّم كلٌّ من التداول النسخي والتداول الاجتماعي لأغراض إعلامية حصراً ولا يُشكِّلان توصيات أو مشورة استثمارية أو مالية أو قانونية. يُعَدُّ أي اعتماد على المعلومات المتاحة عبر منصة الشركة أو مواقعها الإلكترونية، بما فيها ميزات التداول النسخي/الاجتماعي، مسؤولية خاصة بالعميل. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن الخسائر الناجمة عن استخدام ميزات التداول النسخي/الاجتماعي. يتحمل العملاء مسؤولية إجراء أبحاثهم الخاصة وتحديد مدى ملائمة أي استراتيجية أو صفقة أو استثمار بصورة مستقلة بناءً على أهدافهم الشخصية وظروفهم المالية.

آلية التداول النسخي/الاجتماعي: تُنسخ الصفقات المنفَّذة عبر التداول النسخي وفقاً لمبلغ متناسب مع صفقة مزود الإشارات. تهدف الصفقات المنسوخة إلى تكرار مستوى الرافعة المالية وأوامر إيقاف الخسارة وجني الأرباح الخاصة بمزود الإشارات، بالقدر الذي تسمح به قواعد المنصة. وقد لا تُنفَّذ الصفقات التي تقل عن الحد الأدنى لحجم التداول في المنصة. وقد تُعَدِّل الصفقات المنسوخة أو تُغْلَق تلقائياً حين يُعَدِّل مزود الإشارات صفقاته أو يغلقها. يجب أن يكون العملاء مستعدين لتحمل خسارة استثمارهم كاملاً في الصفقات المنسوخة وقبول المسؤولية الكاملة عن أي خسائر ناجمة عن التنفيذ الآلي. وقد يحقق العملاء الذين يُعَدِّلون الأوامر أو يُلغونها أو يضعون أوامر إضافية في حساباتهم نتائج تختلف اختلافاً جوهرياً عن نتائج مزود الإشارات. وبالمثل، قد يؤدي الانسحاب من الصفقات المنسوخة إلى تغيير نسبة التخصيص والهوامش الحر، مما قد يُفْضِي إلى نتائج مختلفة اختلافاً جوهرياً.

الأداء السابق والنتائج الافتراضية: لا يُعَدُّ أي أداء تاريخي أو إحصاءات أو أي معلومات أخرى تتعلق بمتداولي المنصة المعروضة على منصة الشركة أو موقعها الإلكتروني مؤشرًا للنتائج المستقبلية. هذه المعلومات افتراضية ولا ينبغي الاستناد إليها بوصفها ضماناً للأداء المستقبلي. لا تُقدِّم الشركة أي تعهد أو ضمان بأن أي مزود إشارات سيحقق أي ربح أو خسارة بعينها. لا تضمن الشركة تنفيذ أي طلب، بما فيه الأوامر الموقوفة كأوامر إيقاف الخسارة، عند السعر المحدد. وقد يتكبَّد العملاء خسائر تتجاوز المبلغ المستثمر أصلاً في الصفقات المنسوخة. وقد تتباين النتائج تبعاً لعوامل عديدة منها حجم الحساب والإعدادات وظروف السوق.

قيود المشورة والمسؤولية: لا تُشكِّل ميزات التداول النسخي/الاجتماعي أو أي معلومات متاحة عبر منصة الشركة أو موقعها الإلكتروني توصيات استثمارية أو ضريبية أو مشورة مالية من أي نوع. تبقى قرارات نسخ المتداولين أو تنفيذ الصفقات المسؤولية الحصرية للعميل. لا تقدم الشركة أي توصيات، مباشرة أو غير مباشرة، من خلال توافر ميزات التداول النسخي/الاجتماعي أو محتوى المنصة. يجب على العملاء استخدام معلومات المنصة كأساس للبحث المستقل واتخاذ القرارات.

8. تضارب المصالح

قد تكون للشركة أو شركاتها المنتسبة أو الأشخاص المعنيين أو غيرهم من الأطراف المرتبطة بها، في سياق تقديم الخدمات، مصالح أو علاقات أو ترتيبات ذات أهمية جوهرية فيما يتعلق بمعاملة أو طلب، أو قد تتعارض مع مصالح العميل.

تشمل الحالات التي قد تُفْضِي إلى تضارب جوهري في المصالح، على سبيل المثال لا الحصر:

- هياكل مكافآت موظفي الشركة أو مكافآتهم المرتبطة بحجم التداول أو غيره من مقاييس الأداء

Key Way Markets Ltd

Licensed and regulated by the Abu Dhabi Global Market ("ADGM") Financial Services Regulatory Authority ("FSRA") with Financial Services Permission Number 190005

Registered Address: Office 2, 21st Floor, Al Sila Tower, Al Maryah Island, Abu Dhabi, United Arab Emirates

Website: www.naga.com/ae

Contact Email: support.ae@naga.com

Support Number: +97122455100



• استلام حوافز من أطراف ثالثة أو تقديمها لها فيما يتعلق بإحالات العملاء أو أنشطة التداول وضعت الشركة سياسات وإجراءات لتحديد تضارب المصالح والحيلولة دونه وإدارته. لمزيد من التفاصيل، بما فيها ترتيبات الشركة للحد من هذه المخاطر، يُحال العملاء إلى [سياسة تضارب المصالح](#). ("السياسة") المتاحة على الموقع الإلكتروني للشركة

يحق للعملاء الاعتراض على أي تضارب في المصالح؛ غير أنه بإبرامهم اتفاقية عمل مع الشركة لتقديم الخدمات الاستثمارية، يوافق العميل على تطبيق هذه السياسة عليه/عليها. علاوةً على ذلك، يوافق العميل ويُفوض الشركة على التعامل معه بأي أسلوب تراه مناسباً، بصرف النظر عن أي تضارب في المصالح أو وجود أي مصلحة جوهرية في المعاملة، دون الرجوع المسبق إلى العميل. وفي حالة تعذر تعامل الشركة مع حالة تضارب في المصالح، فإنها ستفصح عن ذلك للعميل

تُجري الشركة باستمرار تحليلاً معمقاً لترتيباتها التجارية والتنظيمية، بما فيها ترتيبات أفضل التنفيذ وممارسات الحوافز وممارسات المكافآت وإجراءات أبحاث الاستثمار/الاتصالات التسويقية، لضمان تحديد جميع حالات تضارب المصالح المحتملة بصرف النظر عن أهميتها. وقد حددت الشركة الحالات التالية التي تُفضي إلى تضارب في المصالح يُلحق خطراً بمصالح عميل واحد أو أكثر نظراً لعدم إمكانية إدارتها بصورة كافية نتيجة تقديم الخدمات الاستثمارية

(a) **العمولات التي يتلقاها مزود السيولة فيما يخص المشتقات خارج البورصة**
يدفع مزود السيولة للشركة عمولة خصم مقابل تدفق الطلبات المُرشَل للتنفيذ. وللتعامل مع التضارب المحتمل الناشئ عن هذه الممارسة، وضعت الشركة الإجراءات والترتيبات التالية فيما يتعلق بالعمولات التي يتلقاها مزود السيولة

- درست الشركة هذا الأمر وسُجِّلَت كيف يُعزز اختيار مزود السيولة المحدد جودة الخدمات المقدمة للعملاء والخطوات المتخذة لعدم الإخلال بواجب الشركة في التصرف بنزاهة وإنصاف واحترافية وفقاً لما يصب في مصلحة عملائها. ولا سيما أن اختيار مزود السيولة للشركة لا يتحيز نحو الشروط الأكثر ربحية للشركة، ويمكن ضمان أفضل تنفيذ. علاوةً على ذلك، قد تُحَقَّل الشركة العملاء رسوماً إضافية فوق رسوم مزود السيولة
- يمتلك مزود السيولة للشركة القدرة والكفاءة والخبرة والمعرفة والتجربة للعمل بوصفه مُجمِّع أسعار، إذ يُجمِّع الأسعار من مختلف أماكن التداول وبذلك تتلقى الشركة من مزود السيولة الأسعار المُجمَّعة مسبقاً بوصفها جزءاً من خدمته للشركة. ويُمكن هذا الشركة من الامتثال دائماً لالتزامها بأفضل التنفيذ، إذ يحصل العملاء على أفضل الأسعار المتاحة من مجموعة من موردي الأسعار

تُعلن الشركة أن هذه الميزة لا تحملها على تفضيل مزود السيولة المحدد على غيره من مزودي السيولة، وهي واثقة من أن العميل سيكون وضعه أفضل في ظل هذا الترتيب مقارنةً باستخدام أي ترتيبات أخرى (بما فيها مزودو السيولة الآخرون)

(b) **موظفو الشركة**
من المفهوم أن حجم أعمال العملاء لن يتأثر سلباً بسبب الحوافز المدفوعة لموظفي الشركة. ولن تؤثر العمولة في أي حال على عائد/حجم أعمال العملاء.

(c) **عمولة الشركاء التابعين**
("CSR") المشار إليهم فيما بعد (د) لا يُطَبَّق نظام المكافأة المتغيرة إلا على ممثلي خدمة العملاء
يحصل ممثل خدمة العملاء على عمولة بمبلغ ثابت عند إتمام التدريبات الإلكترونية المقدمة لكل عميل وبناءً على تقييمه الشهري من قِبَل الشركة وفقاً لسياسة المكافآت المنسجمة مع جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بالمكافآت الثابتة والمتغيرة استناداً إلى الشروط

(c) **عمولة الشركاء التابعين**
خدمات التابعة للشركة عبر التابعة الفرعية Key Way Group Ltd قد تستعين الشركة بشركاء تابعين وشركاء فرعيين من حين لآخر بوصفهم قناة توزيع. تقدّم تدفع الشركة لكل من الشركاء التابعين والشركاء الفرعيين حوافز مقابل تقديم العملاء عبر مواقع الشركاء الإلكترونية

يُدفع لكل من الشركاء التابعين والشركاء الفرعيين مبلغ ثابت إما على أساس الدفع مقابل العمل المحتمل، أي مقابل كل عميل ينقر على لافتة أو إعلان إلكتروني ويدخل موقع الشركة ويسجّل، و/أو على أساس التفعيل أي مقابل كل عميل ينقر على لافتة أو أي إعلان إلكتروني ويدخل موقع الشركة ويسجّل ويُبهي عملية الإلحاق ويُودع مبلغاً

وللتعامل مع التضارب المحتمل الناشئ عن هذه الممارسة، والوفاء بالتزامها بالتصرف بنزاهة وإنصاف واحترافية وفقاً لما يصب في مصلحة عملائها، عند دفع الحوافز لأي طرف ثالث، وضعت الشركة إجراءات وترتيبات تتعلق بالعمولات التي يتلقاها شركاؤها التابعون. وبذلك تقوم الشركة بما يلي

- إجراء العناية الواجبة وتقييم شامل للفرد أو الكيان القانوني الذي سيعمل شريكاً تابعاً، للتأكد من تمتعه بسمعة حسنة كافية
- التأكد من امتلاك الشريك التابع الوسائل الملائمة (أي الاحتفاظ بموقع إلكتروني ذي محتوى ذي صلة (لتقديم عملاء ينتمون إلى السوق المستهدف الإيجابي المحدد من قِبَل الشركة. ويُحصَل بعد ذلك على وصف تفصيلي لمصادر زيارات الشريك التابع (الرقمية وغير الرقمية) (التي يعزّم استخدامها لتقديم العملاء المحتملين إلى الشركة
- لن يُستخدم أي موقع إلكتروني من قِبَل الشريك التابع إلا بعد الحصول على موافقة قسم الامتثال المسبقة
- التأكد من عدم استخدام أي مواد تسويقية من قِبَل الشريك التابع إلا بعد الحصول على موافقة قسم الامتثال المسبقة
- تُجري وظيفة الامتثال مراجعات منتظمة لصفحات الشركاء التابعين الإلكترونية للتأكد من عدم تعديل المواد المعتمدة بأي طريقة تُخل بالامتثال للوائح أو تُعرّضه للخطر
- تُجري الشركة مكاملة الامتثال الإلزامية لجميع العملاء الذين يُودعون مبلغاً، وتُعدّ إجراءً تحقيقاً إضافياً تقوم به الشركة بوصفه الخطوة الأخيرة في إجراء إلحاق العميل. يمكن لهذا الإجراء الإضافي أن يكشف بسهولة ما إذا كان الشريك التابع قد دفع العميل إلى الإبداع و/أو ما إذا كان لديه أي ردود فعل سلبية تجاه الشريك التابع